



عودة التظاهرات إلى الشريط الحدودي في قطاع غزة
(نقلًا عن موقع "واينت")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

- 1 مقتل جنديين سوريين في غارتين إسرائيليتين على مواقع في الأراضي السورية
- 2 مقتل 5 فلسطينيين وإصابة 25 نتيجة انفجار عبوة ناسفة بمتظاهرين بالقرب من السياج الفاصل شرقي غزة
- 3 في إثر تقرير بشأن نقل أسلحة من الولايات المتحدة إلى السلطة الفلسطينية، الوزيران سموتريتش وبن غفير يهددان نتنياهو بعواقب وخيمة
- 4 عدد سكان إسرائيل نحو 9.8 ملايين نسمة وتوقع ارتفاع عددهم إلى 10 ملايين في نهاية 2024

مقالات وتحليلات

- 7 تامير هايمن: إيران تخطت كل الخطوط الإسرائيلية الحمراء ولم يحدث أي شيء
- 8 طال ليف رام: بن غفير وسموتريتش يحاولان تغيير الرؤية الأمنية لإسرائيل في الضفة الغربية

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

[مقتل جنديين سوريين في غارتين إسرائيليتين على مواقع في الأراضي السورية]

”معاريف“، 2023/9/14

أعلن الجيش السوري في بيان صادر عنه مساء أمس (الأربعاء) مقتل اثنين من جنوده وإصابة 6 آخرين في غارة إسرائيلية استهدفت مواقع للدفاعات الجوية السورية في طرطوس، أسفرت أيضاً عن خسائر مادية.

وقالت مصادر إعلامية سورية إن الجيش الإسرائيلي شنّ في وقت لاحق هجوماً ثانياً على مواقع أخرى في سورية، وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن انفجارات دوت في ريفي حمص وحماة، بينما أشارت تقارير إعلامية إلى عبور صواريخ إسرائيلية الأجواء اللبنانية في اتجاه منطقة حمص، بعد إطلاقها من طائرات حلقت في مقابل السواحل اللبنانية. ووفقاً لتلك التقارير، استهدفت الغارات الإسرائيلية مطار الشعيرات في حمص ومركز البحوث العلمية في جبل قرية تقسيس في ريف حماة.

ونقلت وكالة ”سبوتنيك“ الروسية للأنباء عن مصدر أمني سوري رفيع المستوى قوله إن الدفاعات الجوية السورية تصدّت للغارات الإسرائيلية خلال الهجومين. وبحسب المصدر نفسه، تمكنت الصواريخ الاعتراضية التابعة للدفاعات الجوية السورية من إسقاط معظم الصواريخ المعادية قبل وصولها إلى أهدافها.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان في بيان على منصة ”إكس“ (”تويتر“ سابقاً) أن الغارات الإسرائيلية استهدفت أساساً مستودعات لحزب الله يستخدمها لتجميع أسلحة ونقلها إلى لبنان.

[مقتل 5 فلسطينيين وإصابة 25 نتيجة انفجار عبوة ناسفة
بمتظاهرين بالقرب من السياج الفاصل شرقي غزة]

”هآرتس“، 2023/9/14

ذكر بيان صادر عن وزارة الصحة في قطاع غزة أن 5 أشخاص قُتلوا، وأصيب 25 شخصاً آخر بجروح، نتيجة انفجار عبوة ناسفة بمتظاهرين فلسطينيين بالقرب من السياج الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة أمس (الأربعاء).

وأضاف البيان أن مئات الشبان الفلسطينيين تجمعوا بالقرب من هذا السياج الفاصل، شرقي مدينة غزة، وأشعلوا إطارات مطاطية، وذلك في إطار مهرجان خطابي دعت إليه الفصائل الفلسطينية، بهدف الاحتجاج على ممارسات إسرائيل بحق الأسرى في السجون الإسرائيلية والتنديد بالحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

وأشار البيان إلى أن الجيش الإسرائيلي أطلق أعيرة مطاطية وقنابل الغاز المسيل للدموع في اتجاه المتظاهرين، وهو ما أسفر عن وقوع إصابات في صفوفهم.

وأوضحت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة في بيان صادر عنها، أن الشبان الخمسة لقوا مصرعهم بسبب انفجار عرضي لعبوة ناسفة تُستخدم في نشاط الإرباك الليلي، الأمر الذي أدى إلى مقتلهم وإصابة عدد آخر بجروح. وقال البيان إن إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن كل قطرة دم فلسطينية تسقط خلال مسيرة الدفاع عن القدس والأقصى والأسرى والضفة الغربية، ضد الحصار المفروض على قطاع غزة.

وأشارت تقارير إسرائيلية إلى أن الجانب الإسرائيلي يفحص احتمال أن يكون إطلاق النار من طرف جنود الجيش الإسرائيلي في اتجاه المتظاهرين هو الذي أدى إلى انفجار العبوة الناسفة، والذي أسفر عن مقتل وإصابة ضحايا الانفجار.

[في إثر تقرير بشأن نقل أسلحة من الولايات المتحدة إلى السلطة الفلسطينية،
الوزيران سموتريتش وبن غفير يهددان ننتياهو بعواقب وخيمة]

”يديعوت أحرونوت“، 2023/9/14

انتقد الوزيران اليمينيان بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين ننتياهو أمس (الأربعاء)، على خلفية تقارير بشأن موافقة الحكومة الإسرائيلية على تسليم شحنة من المركبات المدرعة والأسلحة من الولايات المتحدة إلى السلطة الفلسطينية.

وزعم الوزيران أن هذه الخطوة تمت من دون علمهما، واتهما ننتياهو بالتخطيط لوضع أسس حكومة بديلة مع زعيم تحالف ”المعسكر الرسمي“ عضو الكنيست بني غانتس.

وكانت مصادر فلسطينية مطلعة قالت لصحيفة ”القدس“، يوم الإثنين الماضي، إن الشحنة تمت بموافقة إسرائيل، وبمساعدة الأردن، وستستخدمها عدة فروع تابعة لقوات أمن السلطة الفلسطينية، في محاولة لاستعادة السيطرة على مناطق في الضفة الغربية أصبحت بؤراً لنشاطات مسلحة.

ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي [”غالي تساهل“] هذا التقرير أمس، وهو ما أثار غضب سموتريتش وبن غفير.

وجاء في بيان صادر عن مكتب وزير المال سموتريتش أن الوزير لم يكن على علم بمثل هذه الخطوة، وهو يشتعل غضباً. وأشار البيان إلى أن تسليم الأسلحة إلى السلطة الفلسطينية وخطوات التسوية بشأن الإصلاح القضائي في مقر إقامة رئيس الدولة الإسرائيلية هما بمثابة دفعة إلى بني غانتس لتأليف حكومة معه تسعى لإحياء اتفاق أوسلو.

وهدد وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بإسقاط الحكومة.

وقال بن غفير في بيان صادر عنه، مخاطباً نتنياهو: "السيد رئيس الحكومة، إذا لم تقل بصوتك إن التقارير بشأن تسليم الأسلحة إلى إرهابيي السلطة الفلسطينية كاذبة، فستكون هناك عواقب وخيمة. وإذا كانت نيتك هي محاولة تأليف حكومة أو سلو 2، فيرجى تبليغ وزرائك والجمهور لكي نتمكن من التصرف وفقاً لذلك."

وفي حين لم يعلق نتنياهو فوراً على القضية، نفى وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت خبر تسليم أسلحة إلى السلطة الفلسطينية.

وجاء في بيان صادر عن وزارة الدفاع أنه خلافاً لمختلف التقارير الكاذبة، لم يتم تسليم أسلحة، أو أسلحة فتاكة، إلى السلطة الفلسطينية منذ تولي وزير الدفاع غالانت منصبه، وأي محاولة لتصوير الأمور بشكل مختلف هي كذبة.

وفي وقت لاحق، أصدر نتنياهو نفياً للتقرير، لكنه أقرّ بتسليم المركبات المدرعة. وقال نتنياهو إنه منذ إقامة الحكومة الحالية، لم يتم تسليم سلاح واحد إلى السلطة الفلسطينية، لكنه في الوقت عينه، أكد أن الحكومة امتثلت لقرار اتخذه الحكومة السابقة [حكومة بينت - لبيد] في كانون الثاني/يناير 2022، عندما كان غانتس وزيراً للدفاع، ويقضي القرار بالسماح بتسليم عدة مركبات مدرعة إلى السلطة الفلسطينية، لتحل محل المركبات القديمة.

كما عقد نتنياهو اجتماعاً مع الوزير سموتريتش. وفي ختام الاجتماع، أصدر ديوان رئاسة الحكومة بياناً أكد فيه أن رئيس الحكومة أصدر تعليماته إلى مجلس الأمن القومي بعرض جميع القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة بشأن السلطة الفلسطينية على المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون السياسية - الأمنية، بهدف تشديد الرقابة والتأكد من تطبيق سياسة الحكومة الحالية.

[عدد سكان إسرائيل نحو 9.8 ملايين نسمة
وتتوقع ارتفاع عددهم إلى 10 ملايين في نهاية 2024]

”يديعوت أحرونوت“، 2023/9/14

بحلول رأس السنة العبرية الجديدة، بلغ عدد السكان في إسرائيل نحو 9.795.000 نسمة، وفقاً لبيان مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الصادر أمس (الأربعاء).

وأشار البيان إلى أن اليهود يشكلون 73% من السكان، ويبلغ عددهم 7.181.000 نسمة، ويشكل السكان العرب 21%، ويبلغ عددهم 2.065.000 نسمة [هذا العدد يشمل سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية الذين يبلغ عددهم 400.000 نسمة]، أما النسبة المتبقية - 6% - فهي لسكان آخرين يبلغ عددهم 549.000 نسمة، وهم من غير المصنّفين دينياً، وأغلبيتهم العظمى من المهاجرين غير اليهود من دول الاتحاد السوفياتي السابق.

وزاد عدد السكان في إسرائيل 194.000 نسمة، وبنسبة 2%، قياساً إلى السنة العبرية الماضية.

وتتوقع مكتب الإحصاء ارتفاع عدد سكان إسرائيل إلى 10 ملايين نسمة في نهاية سنة 2024، وأن يصل هذا العدد إلى 15 مليون نسمة بحلول سنة 2048، وإلى 20 مليوناً في سنة 2065.

تامير هايمان – مدير "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة
تل أبيب والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية [إمان]
موقع "N12"، قناة التلفزة الإسرائيلية 12، 2023/9/13

إيران تخطت كل الخطوط الإسرائيلية الحمراء ولم يحدث أي شيء

- إن تصريحات رئيس جهاز الموساد دافيد برنياع يوم الأحد الماضي تدفعنا إلى نتيجة يجب توضيحها، وفحواها أن إيران اليوم في وضع أفضل من أي وضع كانت عليه سابقاً على الصعيد الأمني خلال الأعوام الماضية. عملياً، يدور الحديث حول دولة عتبه نووية تبث الردع النووي من دون أن تدفع كل الأثمان التي يجب عليها دفعها كدولة لديها قنبلة في الغرف المغلقة.
- ركّز رئيس الموساد خلال خطابه على القدرات التقليدية لإيران. لدى النظام في طهران جيش كبير وقدرات لتهديد إسرائيل في المجال غير النووي أيضاً. العلاقة الآخذة بالتقارب مع روسيا، تهدد بإدخال أدوات جديدة إلى ساحتنا، كطائرات "ميغ-35"، أو صواريخ فرط صوتية [سرعتها تفوق سرعة الصوت]، تغيير حجم ونوع التهديد للجبهة الداخلية الإسرائيلية. أيضاً مكانتها الدولية تتعزز، وتسمح لها بمحاولة تنفيذ عمليات ضد إسرائيليين في الخارج.
- وعلى الرغم من ذلك، فإن المقلق فعلاً هو ما يحدث في البعد غير التقليدي في إيران. خلال الأسبوع الماضي، نُشر تقرير جديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشير إلى أن لدى إيران كمية كافية من المواد النووية المخصّبة لستة مفاعلات نووية. هذا يُعتبر تخطياً لكافة الخطوط الحمراء التي وضعتها إسرائيل سابقاً، بالأساس من فوق منصة الأمم المتحدة. إيران

تخطت فعلاً جميع الخطوط الحمراء، ولم يحدث أي شيء. هذا التقرير المُقلق والخطر لم يصل حتى إلى الوعي. لقد تعودنا عليه، وإذا استمرينا في التعود على هذا الوضع الذي تزداد خطورته، فسنشهد إيران نووية. في الوضع الحالي، لا يوجد ما يكبح إيران.

- ماذا علينا أن نفعل؟
- أولاً، وقف إضعاف الردع الإسرائيلي بوقف الأزمة الداخلية فوراً. حقيقة أننا نزرع الأمل في صدور أعدائنا الذين يتمنون أن ننهار من الداخل هي هدية غير ضرورية، من الممنوع منحهم إياها. التفكير في أن المنظومات الأقوى داخل الجيش موجودة في حالة صراع داخلي وضعف، يجب أن يدفعنا إلى التفكير في مسارنا مرة أخرى.
- ثانياً، علينا العمل أكثر لتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة. لقد عدت في الأيام الماضية من واشنطن، وأعلم بأنه إذا كان هناك من يخيف الإيرانيين، فإنهم الأميركيون والإسرائيليون معاً. فقط الولايات المتحدة وإسرائيل تستطيعان معاً تشكيل تهديد حقيقي لطهران.
- في التحصيل الأخير، من الأفضل لنا جميعاً إيقاف الضرر الداخلي الذي نرتكبه بحق أنفسنا. كل هذه الاتهامات بـ"من بدأ" و"من صعد الوضع"، ليست مهمة. تعالوا لنتعامل مع التهديدات الخطرة، بدلاً من النقاشات الداخلية العبثية.

طال ليف رام – محلل عسكري
"معاريف"، 2023/9/14

بن غفير وسموتريتش يحاولان تغيير الرؤية الأمنية لإسرائيل في الضفة الغربية

- يطالب الوزيران إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش بترجمة قوتهما السياسية إلى تغيير في الرؤية الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، إلى درجة أكبر من التغييرات القضائية، فالفجوات التي لا يمكن جسرهما في

المواقف الأمنية ستستمر لوقت طويل في زعزعة استقرار الحكومة التي تواجه صعوبة في صوغ خط سياسي - أمني واضح من دون الدخول في مواجهة داخلية صارخة بين أعضائها. حدث هذا مرة بسبب قضية الأسرى الأمنيين التي أثارها بن غفير، وحدث مرة أخرى بسبب تمرير 9 مركبات مصفحة ضد الرصاص للأجهزة الأمنية الفلسطينية، والتي زودتها بها الولايات المتحدة.

- ثمة طرف في الحكومة الإسرائيلية الحالية يطالب بالبراغماتية وخطوات بناء الثقة إزاء السلطة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه، يضغط الأميركيون في هذا الاتجاه؛ وثمة طرف آخر يريد أن يتم تعريف السلطة بأنها منظمة "إرهابية"، وتفكيك سلاحها. في ظل هذا الواقع، سيكون من الصعب، وحتى من المستحيل، صوغ سلوك سياسي وأمني منظم لوقت طويل.
- ولتفكيك اللغم السياسي الأخير، كان يتوجب على رئيس الحكومة نشر فيديو ينكر فيه ما نُشر في الإعلام، وبحسبه، بالإضافة إلى المركبات المصفحة، فإن أخبار تمرير أسلحة هي أخبار غير دقيقة. إن ردّ رئيس الحكومة السريع هذه المرة، وهو الذي وقّع سابقاً اتفاق تمرير أسلحة وكميات أكبر منها إلى الفلسطينيين، يشير أكثر من أي شيء آخر إلى أن القضية بالأساس حساسة سياسياً.
- يرى الطرف البراغماتي في الحكومة، كالحكومات السابقة، أن السلطة الفلسطينية هي الأفضل من بين البدائل الموجودة. وبحسب هذه الرؤية، ومن أجل المصالح الإسرائيلية، يجب تقوية السلطة وأجهزة الأمن الفلسطينية في إطار الرؤية إزاء عدو مركزي مشترك على شاكلة "حماس"، والتخوف من سيطرتها على المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة، كما جرى في قطاع غزة. بما معناه، الواقع يقول إنه في حال انهارت السلطة، ستجد إسرائيل نفسها غارقة في تصعيد أمني خطر حتى رقبته، وفي التعامل المباشر مع ملايين الفلسطينيين.
- إذا تحقّق هذا السيناريو، في نظر إسرائيل، ستكون "حماس" التي تريد الفوضى الميدانية هي الرابح الأكبر. والأخطر من ذلك، سيكون الربح الأكبر لإيران وحزب الله، إذ ستحوّل إسرائيل تركيزها ومواردها إلى ما يحدث في

الضفة، وتكون تحت ضغوط دولية لا تتوقف. وفي هذا السياق، لا يوجد فرق بين جميع حكومات إسرائيل السابقة، والتي كان بنيامين نتنياهوو يترأس أغلبيتها.

● من دون أفق سياسي، وإزاء وضع يواجهه فيه حتى الأميركيون صعوبات في رؤية حل سياسي، وفي إطار ما يسمى إدارة الصراع، فإن بقايا العلاقات ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تستند بالأساس إلى التنسيق الأمني. وفي هذا السياق، فإن رئيس الحكومة ووزير الدفاع يتبنيان الموقف التقليدي للمنظومة الأمنية، بأن لإسرائيل مصلحة في تقوية مكانة السلطة الفلسطينية.

● حتى لو ادعى المستوى السياسي أن المصادقة على تمرير المركبات الـ9 المصفحة ضد الرصاص، التي زودت الولايات المتحدة السلطة بها، هي تطبيق لاتفاق قديم من أيام الحكومة السابقة، فهناك من يوضح في أجهزة الأمن أن هذه المركبات هي مصلحة أمنية لإسرائيل، بعد أن التزمت السلطة أمام الأميركيين أنها ستعمل أكثر في مجال محاربة "التنظيمات الإرهابية" التي تقوم، عملياً، بزعزعة الاستقرار الأمني في الميدان. لذلك، في الحوارات المغلقة خلف الكواليس، وفي المحادثات التي تجري بين أضلاع مثلث الإسرائيليين والفلسطينيين والأميركيين، يدعي الفلسطينيون أنهم بحاجة إلى تعزيز قدراتهم للعمل داخل المخيمات. إذاً، المركبات المصفحة هي فقط جزء من قائمة أطول، السلطة معنية بها. والأميركيون مستعدون لمنحهم أكثر، في الوقت الذي لا تصادق إسرائيل كثيراً على هذا الدعم الأميركي، لكن في الحقيقة، لا جديد تحت الشمس. هكذا تعمل المنظومة - الأميركيون يقومون بالتدريب وتوفير المعدات وتسليح الوحدات الفلسطينية.

● يمكن القول إن الوزيرين بن غفير وسموتريتش يعلمان هذا جيداً أيضاً، وأن السلاح العسكري الجيد لا يصل بالتهريب عبر الحدود الأردنية. ما تغير هذه المرة معادلات الضغط السياسي على استقرار الحكومة في القضايا الأمنية أيضاً، من طرف الشركاء من اليمين. في هذه المجالات، الانضباط الائتلافي غير موجود تقريباً. ما يقال داخل المجلس الوزاري المصغر

للشؤون الأمنية- والسياسية يتم تسريبه إلى الإعلام بشكل غير مسبق، حتى مقارنةً بالأعوام الماضية التي لم يكن فيها التزام، وهو ما يحدث بدوافع سياسية عابرة.

● حتى هذه الأزمة الأخيرة، كان وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير هو الذي تصرف تقريباً بعكس كل الحكومة حيال قضية الأسرى الأمنيين. وكالمرات السابقة، بقي بن غفير بالأساس مع هواء فارغ وجولات علاقات عامة، لكن يوجد شقٌ إضافي صنع داخل الحكومة، وكان مفيداً لقيادات الأسرى الذين نجحوا في إيجاد حالة فوضى داخل الحكومة، من دون قيامهم بأي خطوة. على عكس بن غفير، استطاع وزير المال والوزير في وزارة الدفاع بتسلييل سموتريتش ترجمة قوته السياسية في الحكومة الحالية إلى تغييرات جديّة عملية إزاء كل ما يخص الإدارة المدنية والبناء والرقابة في الضفة الغربية. سابقاً أيضاً كان هناك وزراء من اليمين تحدّوا رئيس الحكومة، لكن هذا لم يؤثر في سياسة الحكومة، وبصورة عامة كان في استطاعة الخط البراغماتي تليين من يتمسك بمواقف مختلفة، كوزير الدفاع السابق نفتالي بينت.

● يجب القول إن سموتريتش يلتزم بطريقه السياسي. لقد قام ببناء الاتفاقيات الائتلافية بذكاء كبير. وعبر القبة المضاعفة التي يلبسها، كوزير للمال ووزير في وزارة الدفاع، قام ببناء منظومة متماسكة لتحقيق رؤية قائلة إنه يستطيع هذه المرة إزاحة الحكومة يميناً. هذا هو المختلف عن حكومات نتنياهو السابقة جميعها. إلا إن هذه المصالح، التي تريد الدفع بقضية الضفة الغربية إلى رأس سلم الأولويات، إلى جانب الصراع مع السلطة الفلسطينية، تتعارض بصورة واضحة مع مصالح أخرى لإسرائيل في مقابل الأميركيين، والرغبة في الدفع قدماً باتفاق مع السعودية، وبالتركيز الأمني على المعركة ضد إيران. في واقع الأزمة الداخلية العميقة في إسرائيل بسبب الإصلاحات القضائية وموجة "الإرهاب" المتصاعدة، فإن الفجوات العميقة داخل الحكومة تضر بأدائها الدائم، حتى في المجالين الأمني والسياسي. ولذا، من الصعب تخيل كيف سيكون اتفاق التطبيع مع السعودية ممكناً.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديעות أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

العولمة والعبرنة في المشهد اللغوي العربي الفلسطيني في إسرائيل

تأليف: محمد أمارة

تدقيق وتحريّر لغوي: نرمين عباس

محمد أمارة، محاضر وباحث في علوم اللغة الاجتماعية في العديد من الجامعات والكليات.

يفحص هذا الكتاب - بصورة معمقة تجليات العولمة والعبرنة في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل من ناحية، وتأثيراتها وإسقاطاتها عليه من ناحية أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالهوية واللغة العربية والمشهد اللغوي. ويعاين مدى تغلغل ظاهرة العبرنة - مع كل ما تحمله من دلالات لغوية وأيديولوجية - وتشابكها مع الأسرلة والعولمة والتكنولوجيا، ثم تأثير ذلك كله في هذا المجتمع. كذلك يرصد الكتاب مظاهر العبرنة والعولمة في المشهد اللغوي العربي الفلسطيني في إسرائيل من خلال عبرنة أسماء المواقع العربية، وأسماء المحال التجارية، والمشهد اللغوي في المدارس، ومدى استعمال المواطنين الفلسطينيين للغة العبرية واللغات الأجنبية، وخصوصاً الإنكليزية. ويتناول مسألة اللغة البينية التي يطلق عليها أيضاً: "الهجين اللغوي"، أي الخلط ما بين لغتين.

يتمحور الكتاب حول المنحى اللغوي لدى المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل الذي مرت بحولات جيو - سياسية هائلة في أعقاب النكبة، وأصبح أبناؤه أقلية مهمشة داخل الدولة، ومروا بمجموعة من التغيرات التي مست بنيتهم الاجتماعية والاقتصادية والهوياتية، فضلاً عن لغتهم العربية ومخزونهم اللغوي.

